أنباء مصرية

أكد أن وضع حجر الأساس للجامعة الألمانية بالعاصمة الإدارية حدث تاريخي

ألتماير: مصر شريكة لألمانيا منذ القرن الـ19

القاهرة ـ ناهد إمام

وجه بيتر ألتماير الوزير الاتحادي للاقتصاد والطاقة بجمهورية ألمانيا الاتحادية الشكر إلى مصر لما قدمته من حضارة عريقة كانت بمنزلة مصدر إلهام لحضارة ألمانيا، مؤكدا أن وضع حجر الأساس للجامعة الألمانية في العاصمة الإدارية الجديدة حدث تاريخي بين البلدين.

وقال ألتماير ـ في تصريحات عقب وضع حجر أساس الجامعة الألمانية الدولية «جامعة العلوم التطبيقية في العاصمة الإدارية الجديدة»، بحضور د. خالد عبد الغفار وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ود. سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، ود.أشرف منصور رئيس مجلس أمناء الجامعة الألمانية في القاهرة، وممثلي تحالف الجامعات الألمانية وأعضاء في مجلس النواب الألماني ـ إن هناك آلاف الطلاب سيجدون الفرصة الجيدة للتعليم الجيد في الجامعة الألمانية بالعاصمة الإدارية، منوها بأن الجامعة ستكون مركزا للصناعة وتعليم المهارات.

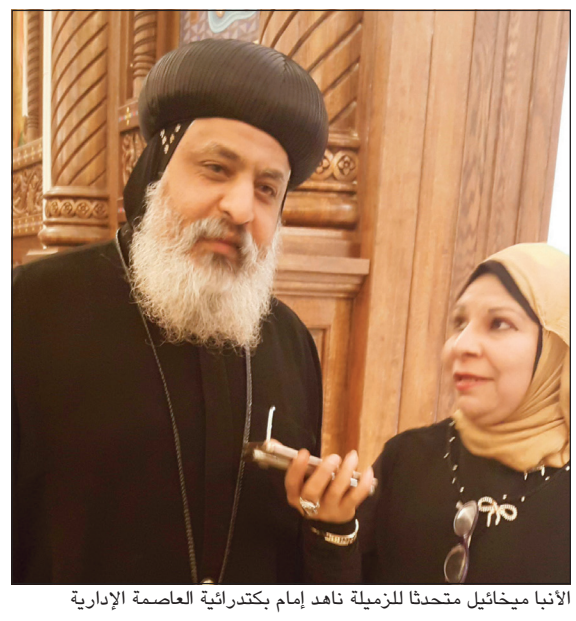
الأنبا ميخائيل متحدثا للزميلة ناهد إمام بكاتدرائية العاصمة الإدارية

وأضاف: «الجامعات التطبيقية الألمانية منذ 40 عاما لم تكن تأخذ حقها في التقدير، وحاليا أصبحت عمودا أساسيا في التعليم العالي في ألمانيا، كما يوجد حاليا تزاوج بين الجامعات التطبيقية والصناعة والاقتصاد، فأخرج هذا التزاوج طلابا مهاريين في سوق العمل».

وأشار إلى أن الجامعة الألمانية للعلوم التطبيقية تعد أول جامعة من نوعها خارج الحدود الألمانية، مما يعد نموذجا فريدا جدا، موضحا أن هذا النظام التعليمي يتماشى مع سياسة مصر وما يراه الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية من توفير تعليم متميز يهدف لاتاحة فرص عمل للشباب، وأنه يجب أن نقوم بدورنا من أجل شباب المنطقة.

وقال إن مصر دولة صاعدة وواعدة ولها أهمية كبرى وشريكة لألمانيا منذ القرن الـ 19 عندما جاء الألمان لمصر للتنقيب عن الآثار، مشيرا إلى أن هناك مصريين درسوا في جامعات ألمانية تستطيع تحقيق الأهداف المشتركة.

وقال: «أنا أرى أن هذا المكان مناسب جدا لإنشاء الجامعة، وباسم أنجيلا ميركل، المستشارة الألمانية، أرسل إليكم تحياتها، وتمنياتي لكم بالنجاح».

من جانبه، قال كريستيان ميلر نائب سكرتير عام هيئة «DAAD» الألمانية للتبادل العلمي، إن الهيئة تدعم المصريين منذ ستينيات القرن الماضي من خلال المنح، وأن ثاني مكتب للهيئة في العالم تم افتتاحه في القاهرة عام 1960.

وضع حجر الأساس للجامعة الألمانية بالعاصمة

البقية على موقع «الأنباء»
www.alanba.com.kw

«الأنباء» تنشر النص الكامل للتعديلات الدستورية المقترحة

القاهرة ـ مجدي عبدالرحمن

تنشر «الأنباء» النص الكامل لوثيقة التعديلات الدستورية الجديدة المعروضة حاليا على مجلس النواب، التي تتناول المواد، أرقام 102 الفقرتين الأولى والثالثة، و140 فقرة أولى مع إضافة ما يلزم من مادة انتقالية، و160 الفقرة الاولى والخامسة والمادة 185، 189 الفقرة الثانية، و190 فقرة ثالثة، و200 الفقرة الأولى، و204 الفقرة الثانية، 234 243، 244 من الدستور، واستحداث مواد جديدة، وإلغاء المادتين 212 و312.

وأوضح النواب الموقعون على طلب التعديل أنه جاء استجابة منهم للأسباب الواقعية والقانونية، التي قامت من أجل إنقاذ البلاد من أزمة سياسية ودستورية غير مسبوقة تسببت في خلق حالة خطيرة من الانقسام والاستقطاب وهددت وجود الدولة المصرية وفي سبيل ذلك تشكلت أولا لجنة العشرة من نخبة متميزة من خبراء القانون المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة وفقا لحكم المادة 28 من الإعلان الدستوري الصادر في 8 يوليو 2013 ثم تشكلت لجنة الخمسين طبقا للماده 29 من الإعلان الدستوري المشار اليه من ممثلين عن جميع فئات المجتمع وطوائفه وتنوعاته السكانية وبذلت لجنة الخمسين جهدا فائقا في سبيل إعداد دستور 2014 راعت فيه التداعيات الحرجة التي كانت تمر بها البلاد من جهه وأولويات إنقاذ الدولة ومنع أي احتمالية تكرار أسباب الأزمة من جهة أخرى. ويستهدف تعديل المادة 198 فقرة ثانية، والمادة 193 فقرة ثالثه توحيد آلية إجرائية لاختيار كل من النائب العام من بين ثلاثة يرشحهم مجلس القضاء الأعلى ويصدر بالاختيار قرار من رئيس الجمهورية، وأن يختار رئيس الجمهورية رئيس المحكمة الدستورية العليا من بين أقدم خمسة نواب رئيس المحكمة.

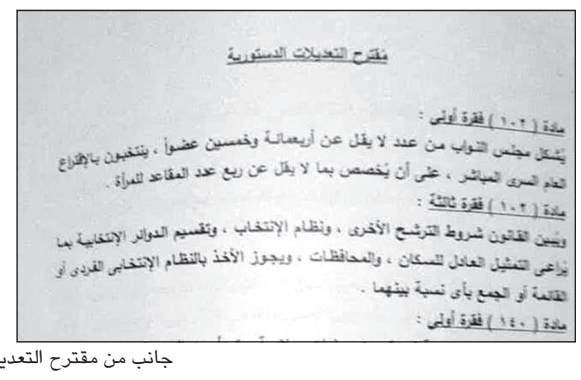
مقترح التعديلات الدستورية

مادة (١٠٢) فقرة أولى :
يتشكل مجلس النواب من عدد لا يقل عن أربعمائة وخمسين عضواً ، ينتخبون بالاقتراع العام السري المباشر ، على أن يُخصص بما لا يقل عن ربع عدد المقاعد للمرأة .
مادة (١٠٢) فقرة ثالثة :
وبيّن القانون شروط الترشح الأخرى ، ونظام الإنتخاب ، وتقسيم الدوائر الإنتخابية بما يراعي التمثيل العادل للسكان ، والمحافظات ، ويجوز الأخذ بالنظام الإنتخابي الفردي أو القائمة أو الجمع بأي نسبة بينهما .
مادة (١٤٠) فقرة أولى :

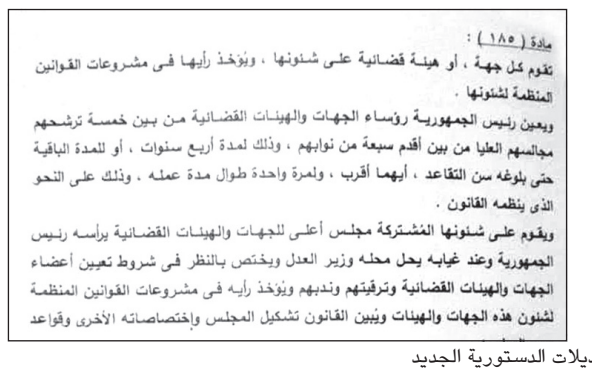
مادة (١٨٥) :
تقوم كل جهة ، أو هيئة قضائية على شئونها ، ويُؤخذ رأيها فى مشروعات القوانين المنظمة لشئونها .
ويعين رئيس الجمهورية رؤساء الجهات والهيئات القضائية من بين خمسة ترشحهم مجالسهم العليا من بين أقدم سبعة من نوابهم ، وذلك لمدة أربع سنوات ، أو للمدة الباقية حتى بلوغه سن التقاعد ، أيهما أقرب ، ولمرة واحدة طوال مدة عمله ، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون .
ويقوم على شئونها المُشتركة مجلس أعلى للجهات والهيئات القضائية يرأسه رئيس الجمهورية وعند غيابه يحل محله وزير العدل ويختص بالنظر فى شروط تعيين أعضاء الجهات والهيئات القضائية وترقيتهم وندبهم ويُؤخذ رأيه فى مشروعات القوانين المنظمة لشئون هذه الجهات والهيئات ويُبين القانون تشكيل المجلس وإختصاصاته الأخرى وقواعد

جانب من مقترح التعديلات الدستورية الجديد

وبدأ الحديث عن التعديلات الدستورية، و«نُصبَ» سيرك التأييد والمعارضة، ولا يمكن أبداً الاستَماع لنصائح وتحذيرات الأصدقاء بعدم التطرق للموضوع.

يا سادة يا كرام.. تعلمون أنني لست إخوانيا، لم أكن.. ولن أكون، وان قلمي لا يجد غضاضة في الإشادة بكل إنجاز تحقق في فترة رئاسة الرئيس عبدالفتاح السيسي، وعلى المستوى الشخصي لدي قناعة بأن الرجل أنقذ مصر بقيادته ثورة 30 يونيو ضد حكم فاشل لا تستحقه مصر، ولا يستحقها، وانه يسعى لإعادة بنائها، ومن هذا المنطلق.. أتمنى عليه ألا يستجيب لفخ «التعديلات» الدستورية المقترحة، لأسباب عديدة..

أولاً: تنص المادة 226 من الدستور على انه «.. وفي جميع الأحوال لا يجوز تعديل النصوص المتعلقة بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية أو بمبادئ الحرية أو المساواة ما لم يكن التعديل متعلقاً بالمزيد من الضمانات».

ثانياً: هل سيتم أيضا التغاضي عن القاعدة القانونية بعدم تطبيق أي تعديل بأثر رجعي، ومن ثم لا يستفيد الرئيس الحالي الذي انتخب على أساس أن مدة الرئاسة 4 سنوات تجدد لمدة واحدة؟

ثالثاً: أعتقد أن هناك طرقاً أخرى عديدة ـ غير تعديل الدستور ـ تسمح ببقاء السيسي في قلب العملية السياسية، كموجه وضامن، منها طرح الصديق العزيز الكاتب الصحفي ياسر رزق بتشكيل مجلس رئاسي يوازن السلطات، ويمنع التفرد، وغيرها الكثير، ولكن بعيداً عن تعديل الدستور.

رابعاً: شملت التسريبات شبه المؤكدة تعديلات أساسية هي:

1ـ مد فترة الرئاسة بحيث تكون 6 سنوات.
2ـ تعيين نائب أو أكثر لرئيس الجمهورية.
3ـ إضافة غرفة تشريع جديدة وهي مجلس الشيوخ.
4ـ إلغاء الرقابة المسبقة لمجلس الدولة على مشروعات القوانين.
5ـ تخصيص 25٪ من المقاعد كوتة للمرأة.
6ـ تمثيل ملائم للعمال والفلاحين والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة.
7ـ مادة لحماية مدنية الدولة ومراعاة تمثيل الأقباط.

وكلها موضوعات «خلافية» يمكن حلها بعيدا عن تعديل الدستور، وطبعا فإن التعديل الخاص بإلغاء تحصين شيخ الأزهر من العزل، وعودة وزارة الإعلام تبقى إشاعات لا أصل لها في المقترحات.

خلاصة القول.. للأسف إذا طرحت التعديلات فسوف تمر من مجلس النواب الحالي، ومع ذلك يبقى الأمل والرجاء أن يقفل الرئيس السيسي بنفسه هذا الباب، ويصر على انه كما أنقذ مصر في 30 يونيو سيظل الرمز الضامن للديموقراطية والمانع لفتح أي بوابات لعودة الاستبداد.. وهو شر مطلق.

حفظ الله مصر وأهلها من كل سوء.

طيب!!!

بقلم: حسام فتحي
h.fathy@alanba.com.kw
@hossamfathy66

دستور.. يا عالم

أنباء لبنانية

زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي: «وين اتفاق الطائف يا سعد الحريري؟!»

انفجرت بين الحريري وجنبلاط.. ورئيس الحكومة: من يقف بوجهي عليه التنحي

بيروت ـ عمر حبنجر

عقدت لجنة صياغة البيان الوزاري اجتماعها الاول في السراي الحكومي برئاسة الرئيس سعد الحريري، وباشرت دراسة المسودة التي رفعها الحريري الى القوى السياسية والوزراء السبت الماضي، حيث بدا ان الجزء المتعلق بـ «حق اللبنانيين في الدفاع عن ارضهم» سيبقى كما ورد في البيان الوزاري للحكومة السابقة.

أما ما يتعلق بالقرارات الدولية فسيكون هناك نص على التزام لبنان بكل القرارات الدولية وضمنها القرار 1701 مع تعديل يؤكد على احترام لبنان كل القرارات الدولية ويلتزم تطبيق القرار 1701 على اعتبار ان الصيغة القديمة تشير الى التزام لبنان بالقرار 1559 الذي ينص على الانسحاب السوري وكل العناصر المسلحة، الامر الذي يرفضه حزب الله.

اما جديد البيان الوزاري فهو الترحيب بالمبادرة الروسية لحل مشكلة النازحين السوريين، واعتبارها المبادرة الوحيدة التي تقدم حلا للأزمة، ويدعو البيان الى تفعيل اللجنة الامنية اللبنانية ـ الروسية على هذا الصعيد.

وتم امس التسلم والتسليم بين الوزراء الجدد والقدامى.

وتوقع رئيس مجلس النواب نبيه بري عقد جلسة الثقة بالحكومة الاسبوع المقبل في حال انجز البيان الوزاري هذا الاسبوع، مؤكدا على وقف النزيف الحاصل في الكهرباء والنفايات والفساد الذي له الاولوية.

غير ان المصادر المتابعة تترقب مواقف اعتراضية من وزراء وليد جنبلاط وسمير جعجع، خصوصا حول مسألة النازحين السوريين والصفقات، ومن هنا كانت التغريدة النارية للرئيس سعد الحريري الذي اعلن فيها قوله امس «اتخذت القرار بالعمل ليل نهار، ومن يقف في وجهي عليه ان يتنحى، ولا احد يظن انه يستطيع ان يحتمي بطائفته ويستمر في الفساد».

وواضح ان الحريري يقصد جنبلاط، ومن هنا كان رد الوزير اكرم شهيب «جنبلاط ما عم يقوّص، هيدا حكي بالسياسة، هل ممنوع نحكي بالسياسة كمان؟ وهل يعني ذلك ان في البلد رأي واحد؟».

هذه الاجواء المتشنجة خيمت على جلسة اللجنة الوزارية انطلاقا من حملة رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط على رئيس الحكومة متهما اياه بـ «التفريط بوثيقة الطائف التي بني عليها دستور لبنان».

رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري مترئسا الاجتماع الاول للجنة الوزارية المكلفة بصياغة البيان الوزاري (محمود الطويل)

ورد الحريري على جنبلاط بالقول «ان رئاسة الحكومة لن تكون مكسر عصا، وان محاولة النيل من دورها ومكانتها في معالجة الازمة الحكومية غير بريئة، واصطياد في المياه العكرة».

وأوحت لهجة المنتصر التي تحدث بها الوزير جبران باسيل السبت الماضي بأن ثمة حسابات متضاربة بين مكونات منذ الانتهاء من الانتخابات، وكان آخرها اللقاء على مائدة الوزير السابق غطاس خوري في احد مطاعم الاشرفية الاسبوع الماضي لكن بلا طائل.

وبعد اجتماع استثنائي للقاء الديموقراطي الذي يضم كتلته النيابية مساء اول من امس، تحدث جنبلاط عن احادية في تشكيل الحكومة «ومع الاسف شبه غياب لمركز اساسي في الطائف، الذي هو رئاسة الوزراء، وكأن وزير الخارجية (جبران باسيل) هو من وضع الخطوط العريضة للبيان الوزاري ولكيفية العمل لاحقا، وهذا يطعن باتفاق الطائف، وحتى بالشكل، لاحظنا انه كان يوضع على طاولة مجلس الوزراء اتفاق الطائف، وهذه المرة لم يوضع اتفاق الطائف، هذه الحكومة قد ترهقها باكرا.

ويبدو ان المشكلة تعود الى مرحلة ما قبل الانتخابات النيابية، حيث اخذ جنبلاط على حليفه الحريري قبوله بقانون الانتخابات النسبوي الذي وفّر لفريق «الممانعة» اختراق مختلف المحاور.

وسعى اصدقاء مشتركون الى اصلاح ذات البين بين الرجلين، بالقول: «وين الطائف يا سعد الحريري؟». وتطرق الى وزارة النازحين التي انيطت بممثل طلال ارسلان في الحكومة صالح الغريب، وقال: سنخوض معركة من اجل حماية اللاجئين السوريين في لبنان ولن ننجر الى رغبة الفريق السوري في الوزارة لمنع ارسالهم الى المحرقة والسجون والتعذيب.

اما عن قضية الضابط في الامن الداخلي وائل ملاعب المحال الى القضاء، فقد تمنى جنبلاط على المدير العام للامن الداخلي اللواء عماد عثمان ان يكون التحقيق معه شفافا وان يضبط الفساد في مديريته الى جانب الفضائح الكبرى والتهريبات الكبرى في مطار بيروت، حيث التوازنات اقليمية كما يبدو.

ونقل عن الرئيس عون قوله لزواره امس «انه لأمر خاطئ الشروع بإطلاق السهام على الحكومة وهي في طور الانطلاق».

كما وأعلن جنبلاط عزمه تقديم دعوى ضد قناة «الجديد» التي استهدفت بقنبلة يدوية من احد انصاره (مازن لمع) على خلفية تصويره شخصية رجل دين بطريقة ساخرة.

وأضاف جنبلاط بتغريدة جديدة يقول: اول بند في مشروع البيان الوزاري استدانة 17 مليار دولار لم يعد هناك الحد الادنى من الحياء لجشعهم، اعماهم المال والحكم. ومن بروكسل، قال الوزير جبران باسيل ان قانون الانتخابات النسبي مكننا من التمثيل في مجلس النواب بصورة عادلة، واذا كنا في السابق لا نعرف كيف تشكل حكومة وحدة وطنية فبعد القانون النسبي لم يعد ذلك مشكلة.

وفي رد ضمني على جنبلاط، قال: لا احد في لبنان يستطيع السيطرة على احد او الغاء احد.

المصادر المتابعة رأت ان ما يوجع جنبلاط حقا هو انتقال الملفات الحساسة من المهجرين اللبنانيين الى النازحين السوريين لأيدي وزراء موالين للنظام السوري وبعهدة حزب الله!

وردا على الرد، توجه الوزير وائل ابوفاعور الى زميله باسيل بالقول: عليك وقف هذه الهرطقة وان تخفف «المونة على البلد»، ملاحظا انها المرة الاولى تعقد جلسة لمجلس وزراء جديد ولا توزع وثيقة الطائف على الوزراء.

وضمن الملاحظات على باسيل اخذه تواقيع وزراء تكتله (لبنان القوي) على تعهد بالاستقالة بعد 100 يوم من تسلم وزراتهم في حال لم يقدموا ما يؤكد قابليتهم للنجاح! وقد اكد ذلك وزير البيئة فادي جريصاتي واعتبر ذلك بمنزلة تحد يقبله بمعزل عن موقعه الدستوري على اعتبار ان محاسبة الوزير شأن مجلس الوزراء والنواب.

في هذا السياق، قال وزير الاعلام السابق ملحم رياشي لقناة «الجديد»: في لبنان الحمار يركب على صاحبه، على طريقة «غوار الطوشي».

واشار الى ان مشاريعه الاعلامية عرقلت من قبل «الدولة العميقة» في لبنان، والتي تُصرّ على ان يبقى الاعلامي موظفا وحسب.

وزيرة الطاقة والمياه ندى بستاني لـ «الأنباء»: التعاون والتنسيق لكهرباء 24/24

بيروت ـ زينة طبّارة

رأت وزيرة الطاقة والمياه د.ندى بستاني ان الرابح الوحيد في التشكيلة الحكومية هو لبنان وحده لا غير، بدليل ان الأسواق المالية ارتاحت وتحركت إيجابا لحظة الاعلان عنها من قصر بعبدا، مؤكدة ان هذه الحكومة اتت لتنجز ضمن خطة انقاذية كاملة متكاملة، معتبرة انه آن الاوان لتأمين الكهرباء 24/24 وايصال المياه الى كل مواطن على الاراضي اللبنانية، ومن ثم دخول لبنان نادي الدول النفطية.

ولفتت بستاني، في تصريح لـ «الأنباء»، الى ان التعاون والتنسيق والتواصل بين الفرقاء في الحكومة هو الاساس لإنتاجية افضل، اذ لا يمكن لأي بلد في العالم ان يستمر في ظل تجاذبات سياسية من شأنها فرملة عمل الحكومة وتعليق انتاجها، مؤكدة بالتالي ان هذه الحكومة ستكون حكومة عمل وان رئيس الجمهورية سيكون العين الساهرة على التضامن الحكومي من اجل غد افضل.

وردا على سؤال، أكدت انها ستعمل ليل نهار لتأمين الكهرباء وتحسين الجباية، وعليه تمد يدها للجميع بكل صدق وأمانة لإيقاظ هذا القطاع الحيوي كأولوية الاولويات في برنامج الحكومة، مشيرة الى ان الفرقاء اللبنانيين، كل الفرقاء، دخلوا الى الحكومة بنية انجاحها ويعقدون العزم على اخراج لبنان من النفق، الامر الذي يؤكد ان هدف الوزراء هو العمل الجدي الدؤوب والمنتج.

واستطرادا، ختمت بستاني لافتة الى انه خلال عملها في وزارة الطاقة مستشارة للوزير منذ العام 2010 واكبت وضع السياسات الاستراتيجية للوزارة، وهي بالتالي ستبدأ فور انتهاء التسلم والتسليم بالعمل على تحديثها ومن ثم تفعيلها، رافعة شعار التواصل والتعاون والتنسيق مع سائر الوزارات من اجل كهرباء 24/24 وعلى كل الأراضي اللبنانية، مشيرة الى انها ستتقدم الى مجلس الوزراء بخطة محدثة كان قد وضعها الوزير جبران باسيل حين كان وزيرا للطاقة والمياه، معتبرة ان مهلة الـ 100 يوم التي حددها الأخير هي بمنزلة تحد لها لتبين إنتاجيتها خلال الفترة المشار إليها.

د. ندى بستاني وزيرة الطاقة والمياه